

لقد قام الطالب بحمل القديلة المحلوقة

السوق

الاسم

د: أحمد فهمي أبو سنة

أحمد فهمي أبو سنة

د: محمد علي إبراهيم
ر: شمس الدين محمد
الطالب: شمس الدين محمد

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

فرع الفقه والأصول

شعبة أصول الفقه



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٢٢٧٠

القواعد الأصولية المتعلقة بالنسخ

والتطبيق عليها من كتاب فتح البارئ

لابن حجر العسقلاني

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه

اعداد الطالب

شيك عمر شو

٤٦٠٢

اشراف فضيلة الدكتور

أحمد فهمي أبو سنة

١٤١٤هـ / ١٩٩٤م

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .. وبعد ..

فهذه إشارة موجزة إلى ملخص البحث الذي قدمته لنيل درجة الماجستير في الفقه وأصوله ، وكان عنوانه : « القواعد الأصولية المتعلقة بالنسخ والتطبيق عليها من كتاب فتح الباري لابن حجر العسقلاني » ، وهو مكون من مقدمة وتمهيد وعشرة فصول .

في المقدمة : وضحت أهمية البحث والأسباب الدافعة إلى اختياره والخطأ والمنهج العلمي الذي إتبعته .

وفي التمهيد : ترجمت فيه للإمام البخاري صاحب الجامع الصحيح والحافظ ابن حجر العسقلاني صاحب فتح الباري .

الفصل الأول : تم بحث تعريف النسخ لغة وإصطلاحاً ، والتعريفين اللذين اختارهما الحافظ ، وبأن النسخ يطلق على التخصيص عند القدماء ، ولا يطلق على الإباحة الأصلية .

الفصل الثاني : تحدثت فيه عن النسخ بين المثبتين والمنكرين وأدلة كل واحد منهم ، ثم فرعت عليه بثلاثة أحاديث .

الفصل الثالث : تحدثت عن شروط النسخ عند الأصوليين ، وعن الشروط التي ذكرها ابن حجر في الفتح خلال شرحه إثنا عشر حديثاً .

الفصل الرابع : أثبت فيه قاعدة وقوع النسخ قبل التمكن والتطبيق عليه في حديثين .

الفصل الخامس : أثبت فيه قاعدة وقوع النسخ بلا بدل أو ببدل أثقل منه .

الفصل السادس : تحدثت عن وقوع النسخ بين مصادر الشريعة ، وهو نسخ الكتاب بالكتاب والأمثلة عليه ، ونسخ الكتاب بالنسخة المشهورة والتطبيقات عليه في ثلاثة أحاديث ، ونسخ السنة بالقرآن والتطبيق عليه في أربعة أحاديث ، ونسخ السنة بالسنة والتطبيقات عليه في حديثين ، ونسخ القرآن والسنة المتواترة بأخبار الأحاد والتطبيق عليه في حديث واحد ، ونسخ القول بالفعل والتطبيق عليه في حديث واحد .

الفصل السابع : أثبت أنواع النسخ في القرآن ، وهي : نسخ الحكم والتلاوة والأمثلة عليه ، ونسخ الحكم مع بقاء التلاوة والأمثلة عليه ، ونسخ التلاوة مع بقاء الحكم والتطبيق عليه في حديث واحد .

الفصل الثامن : أثبت أن الإجماع لا ينسخ ولا ينسخ به والتطبيق عليه في حديث واحد .

الفصل التاسع : بينت الخلاف الواقع على قاعدة الزيادة على النسخ هل هي نسخ أو لا ؟ والتطبيقات عليها في أربعة أحاديث .

الفصل العاشر : تم بحث الطرق المتفق عليها والمختلف فيها في معرفة الناسخ والمنسوخ والتطبيق عليها في حديثين ، ثم بحثت في خلاف نسخ عمل الصاجي بخلاف ما رواه ، والتطبيق عليه في ثلاثة أحاديث .

وفي الخاتمة : لخصت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج وهي :

- * أن معرفة الناسخ والمنسوخ مهم جداً في فهم الإسلام والإفتاء إلى صحيح الأحكام ، وأن العلوم الشرعية مرتبطة بعضها ببعض .
- * إن البحث أظهر العلاقة والإرتباط التي بين الأصول والوحي ، وفند مزاعم من يقول : إن علم الأصول علم جاف .
- * إن علم الأصول هو القاعدة لفهم نصوص الكتاب والسنة استنباطاً وإستدلالاً .
- * إن البحث أظهر شخصية الحافظ ابن حجر ، كأصولي مستقل بآرائه ، وأنه كان بحراً لا ساحل له في علوم وفنون مختلفة .
- * إن كتب شروح السنة من أهم الكتب التي ضمت قواعد الأصوليين من خلا شرح السنة المطهرة .
- * إشتمل كتاب فتح الباري على عدد كبير من الآراء الأصولية المعزوة إلى الفصول من العلماء الذين لم يؤلفوا شيئاً في هذا الفن ، أو ألفوا إلا أنه لم يصلنا . والله الموفق

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

المشرف

الطالب

د . محمد هاشم السلمي

د . أحمد فهمم أبو سنة

شيخ عمر شو

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له .
وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره
المشركون .

وأصلى وأسلم على من لاني بعده محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله
وصحبه صلاة وسلاما دائمين الى يوم الدين .
وبعد :

فان أولى ماصرفت فيه نفائس الأيام وأعلى ماخص بمزيد الاهتمام هو
الاشتغال بالعلوم الشرعية المتلقاة عن خير البرية ، ولا يرتاب عاقل في أن
مدارها على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وهما أصل الشرع
الحكيم ، والعلم بهما فرض على أهل الاسلام ، والطريق الى معرفة أحكامهما
هو علم أصول الفقه ، ولا يخفى على أحد من أهل العلم أن الكتابة في هذا
العلم ليست بالأمر السهل لدقة مصطلحاته وصعوبة فهمها وشمول قواعده
لأدلة الشريعة واتساع تطبيقاته ، فهو مفتاح العلوم الشرعية ، وخادم
لأحكامها ، فالغرض من دراسته هو معرفة طريقة استنباط الأحكام من الأدلة
وكيفية استفادتها من مصادرها ، سواء أكانت كتابا أم سنة أم اجماعا أم
قياسا أم غيرها ، فهو يعد من أهم علوم الشريعة الاسلامية لأنه يحتوى على
الضوابط والمعايير العلمية الدقيقة لأصول هذه الشريعة وفروعها .

وقد من الله تعالى على بأن شرفنى بالالتحاق بدرب طلاب علوم
الشريعة بجامعة أم القرى ولما انتهيت من دراسة البكالوريوس بفضل الله
وتوفيقه هيا الله لى أن ألتحق بالدراسات العليا الشرعية (شعبة أصول
الفقه) ، وبعد أن أتممت الدراسة المنهجية لزم على أن أقدم بحثا لنيل درجة
الماجستير ، فبدأت أغوص فى أمهات المصادر والمراجع أتصفحها وأناقش
ذوى الاختصاص لعلى أجد موضوعا يستحق البحث . ومعلوم أن المواضيع
الأصولية محصورة وأغلبها قتلت بحثا ، وبعد جهد وعناء شديدين ظفرت

بارشاد مشرفى ببحث موضوع يظهر فيه أثر علم أصول الفقه على الفروع
الفقهية ، اذ الهدف من دراسة الأصول هو تطبيق^(١) قواعده على الفروع .
ولما كانت كتب السنة وشروحها من أهم الكتب التى تبرز أثر القواعد
الأصولية على الفروع فى أثناء شرح السنة ، والبحث فى هذا المجال مازال
بكرا وخصبا ، اذ لم يطرقه الباحثون المتخصصون الا فى هذه الأيام ، فضلت
أن يكون بحثى التطبيق على الموضوع الذى سأختاره فى أحد هذه الكتب .
وبعد البحث والموازنة توصلت الى كتاب الجامع الصحيح لامام
المحدثين والفقهاء أبى عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى (ت ٢٥٦هـ) ، فهو
من أخرى مصادر السنة أخذا وأوثقها اعتمادا وأصحها اسنادا بعد كتاب
الله العزيز باتفاق علماء الأمة الاسلامية ، فقد شهد التاريخ بأنه لم يرزق
كتاب بعد كتاب الله مثلما رزق هذا الكتاب بالقبول . مما جعل كثيرا ممن
أتى بعده من الفضلاء مناوئه شرحا لمسائله وتوضيحا لغوامضه وكشفا عن
حقائقه .

(١) أهمية البحث :

ثم ان أبرز من كشف حقائق هذا الكتاب هو الحافظ الامام أحمد بن
على بن حجر السعقلانى الشافعى المتوفى سنة ٨٥٢هـ الذى صرف شطرا من
حياته وكرس الكثير من جهوده لخدمة هذا السفر الجليل .

وقد تجلت شخصية الحافظ ابن حجر - رحمه الله - فى فنون كثيرة من
الشريعة الاسلامية ، فهو محدث بارع وصاحب رأى وترجيحات فى علم
مصطلح الحديث وفقه ماهر وأصولى متمكن ، فكلامه فى هذه الفنون كلها
معتمد ، وكل من جاء بعده من العلماء بهذه العلوم فهو مقتبس منه .

ولقد بحثت شخصية ابن حجر فى كثير من هذه الفنون وأشبعته
تحصيلا وتجليه ، الا أن جانبه فى التطبيق على قواعد الأصول لم يتكلم فيه من
خلال كتابه الفتح الا طالبان تقدمانى وكتبا عن القياس والمباحث اللغوية

(١) التطبيق : هو اخضاع المسائل والقضايا الفقهية للقواعد الأصولية .

والسنة ، وذلك لأن ابن حجر اشتهر بين أهل العلم بأنه محدث وناقد للرجال أكثر من شهرته أصوليا ، ولعل السبب في ذلك أنه لم يظهر لنا بأن له مصنف في الأصول .

فنظرا لأهمية هذه الناحية العلمية لهذا المصنف من جهة وإلى شخصية المؤلف المعتمدة عند العلماء في هذه الفنون من جهة أخرى ، اخترت أن أجمع ما في كتب الأصول من القواعد المتعلقة بالنسخ ، ثم أفرع عليها مما صدر من الحافظ ابن حجر - رحمه الله - أو ما نقله عن غيره من العلماء في كتاب الفتح .

ويشتمل الكتاب على عدد وافر من الآراء الأصولية المعزوة إلى الفحول من العلماء الأصوليين .

ولاشك أن الحافظ ابن حجر - رحمه الله - ليس مقصده الأساس في كتابه فتح الباري شرح جامع الصحيح التصدي للمباحث الأصولية المتعلقة بالنسخ واستيعابها في كتابه ، وإنما هي مسائل وقواعد أصولية توجد متناثرة في صفحات الكتاب وطيأت عباراته ، يبينها عند احتياجه إليها ، أو إذا وجد لفظة في الحديث لها تعلق بعلم الأصول أبرزه .

(٢) الأسباب الدافعة للبحث :

ولقد وقع اختياري على قواعد النسخ والتطبيق عليها من كتاب فتح الباري لأسباب وهي :

- (١) ان علم النسخ والمنسوخ من أهم العلوم الشرعية التي اعتنى بها سلفنا الصالح عناية فائقة لتوقف بعض الأحكام عليه ، ولأهمية الموضوع لم يجعل الله نسخ الأحكام الشرعية لأحد سواه بل استأثر - جل شأنه - بذلك ، فأصبح النسخ أمرا توقيفيا لا يملك أحد من البشر أن يغير حكما من أحكام الشرع مهما علت سلطته ، ولا جماعة مهما كان مركزها ، والا أصبح الدين ألعوبة في أيدي الأفراد والجماعات يحلون ماشاءوا ويحرمون ماشاءوا .

ولما كان الاجتهاد في الشرع يتوقف على معرفة الناسخ والمنسوخ الذي هو من أعظم شروط الاجتهاد ويتحتم على المفتي المجتهد معرفة الناسخ والمنسوخ ، لأن الفتوى لابد لها من دليل ، ومن الدلائل أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم فما لم يقف المفتي على ناسخها ومنسوخها فربما أفتى في بعض فتاويه بالمنسوخ فيكون مخطئاً في استدلاله ، فيكون ممن أفتى بغير علم فضل وأضل كانت الحاجة ماسة الى معرفة الناسخ والمنسوخ ، ليعلم بذلك ما استقر من أحكام الشرع ، وستبقى أهمية معرفته مابقي الاجتهاد وهو ماض الى أن تقوم الساعة .

ولأهمية علم الناسخ والمنسوخ لم يخل كتاب من كتب الأصول ولا من كتب علوم القرآن من الكتابة فيه .

(٢) لقد أفردت كتب كثيرة لناسخ القرآن ومنسوخه أما الحديث فالكاتبون في ناسخه ومنسوخه أقل بكثير من الكاتبين في نسخ القرآن وذلك لصعوبة الكتابة فيه .

فقد قال الزهري^(١) - وهو عمدة في العلم والمعرفة بالحديث مانقله عنه الحازمي^(٢) - :

"أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه"^(٣).

(١) هو محمد بن سلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب أبو بكر الزهري المدني التابعي أحد الأعلام ، رأى عددا من الصحابة وروى عنهم ، وكان من أحفظ أهل زمانه ، وأحسنهم سياقا لمتون الأخبار .

قال الشيرازي : كان أعلمهم بالحلال والحرام ، توفي رحمه الله سنة ١١٤ هـ . انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ، ج ٢ ، ص ٣٨٨ ، طبقات الشيرازي ص ٦٣-٦٤ .

(٢) هو الامام الحافظ النسابة أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني المتوفى سنة ٥٨٤ هـ ، صاحب كتاب الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار .

(٣) انظر : الحازمي أبو بكر محمد بن موسى (ت ٥٨٤ هـ) ، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ، الطبعة الأولى ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه عبد المعطي أمين قلعجي . (حلب ، دار الوعي الاسلامي عام ١٤٠٣/١٩٨٢م) ص ٧ .

وقال يحيى بن أكثم^(١): "ليس من العلوم كلها علم واجب على العلماء وعلى المتعلمين وعلى كافة المسلمين من ناسخ القرآن ومنسوخه ، لأن الأخذ بناسخه واجب فرضا والعمل به لازم ديناً ، والمنسوخ لا يعمل به ولا ينتهى اليه ، فالواجب على كل عالم أن يعلم ذلك لئلا يوجب على نفسه وعلى عباد الله أمراً لم يوجبه الله أو يضع عنها فرضاً أوجبه الله"^(٢).

وعن ابن عباس رضى الله عنهما : "أنه مر على رجل يقضى على الناس فركضه برجله وقال : أتدرى ما الناسخ والمنسوخ ؟ قال : لا ، قال هلك وأهلك"^(٣).

ولقد اخترت الكلام فى قواعد النسخ والتطبيق عليه من كتاب الفتح لقللة الكلام عن الناسخ والمنسوخ فى الأحاديث على الرغم من كثرة وقوع الناسخ والمنسوخ فى السنة ، ولقد تطرق الحافظ ابن حجر - رحمه الله - فى كتابه الفتح لهذا الجانب بأسهاب وناقش من سبقه من العلماء فيما قالوه فى الأحاديث الناسخة والمنسوخة مدعماً كل مايقوله بالأدلة المقنعة ، ولاشك أن المنصف يرى أن ماذهب اليه الحافظ ابن حجر فى ترجيحاته لأقوال السلف أوثق وأصوب لأنه اطلع على أقوال السلف والخلف فى هذا الجانب .

(٣) ان الغرض من معرفة قواعد أصول الفقه هو استنباط الأحكام الفرعية من الأدلة التفصيلية ، ولقد نبه على هذا الامام الشاطبى^(٤) رحمه الله

(١) هو يحيى بن أكثم بن محمد بن قطب التميمى المروذى ، أبو محمد القاضى المشهور عالم جليل وفقه متبحر فى علوم الشريعة . صدوق من الطبقة العاشرة ، مات سنة اثنتين أو ثلاث وأربعين ومائتين من الهجرة وله ثلاث وثمانون عاماً . انظر تقريب التهذيب ص ٣٧٣ .

(٢) ذكره ابن عبد البر فى كتابه جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ، ص ٣٥ .

(٣) رواه أبو جعفر النحاس فى ناسخه ص ٣-٤ ، والحازمى فى الاعتبار ص ٧ .

(٤) هو ابراهيم بن موسى الغرناطى المالكى الشهير بالشاطبى ، كان اماماً ورعاً صالحاً ، له القدم الراسخ والامامة العظمى فى الفنون فقهاً وأصولاً وتفسيراً وحديثاً وعربية حريصاً على اتباع السنة مجانباً للبدع ، فاق الأكابر ، والتحقيق بكبار الأئمة ، له تأليف نفسية ، منها "الموافقات" فى الأصول ، و"الاعتصام" و"شرح الخلاصة" فى النحو ، توفى عام ٧٩٠هـ .

انظر ترجمته فى : نيل الابتهاج ص ٤٦ ، شجرة النور الزكية ص ٢٣١ .

فقال : "كل مسألة موسومة في أصول الفقه لا يبنى عليها فروع فقهية أو آداب شرعية أو لا تكون عوناً في ذلك فوضعها في أصول الفقه عارية ، والذي يوضح ذلك ان هذا العلم لم يختص باضافته الى الفقه الا لكونه مفيداً له ومحققاً للاجتهاد فيه . فاذا لم يفد ذلك فليس بأهل له ..."(١).

فكان الدافع لى الى كتابة هذا الموضوع هو الرغبة في استثمار هذا الجانب من قواعد الأصول المتعلقة بالنسخ والتطبيق عليها من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم واطهار العلاقة بين الأصول والسنة .

(٤) اشتهر الحافظ ابن حجر بين أهل العلم بأنه محدث أكثر منه أصولي ولعل السبب في ذلك أنه لم يكن له مصنف في الأصول - حسب علمي - فأحببت بهذا العمل المتواضع أن أجمع آراءه الأصولية في النسخ لتظهر من خلالها شخصيته كعالم أصول له سماته المميزة واستقلاله في مناهج البحث .

(٥) والدافع الخامس للكتابة في هذا الموضوع هو الرغبة في المساهمة في احياء جانب من التراث الفكرى الضخم الذى تركه لنا هذا العالم الجليل الامام المصلح الذى بذل وقته وجهده في سبيل علم الشريعة والذب عنه .

ولقد دعانى استمداد التطبيق على قواعد النسخ من صحيح أحاديث البخارى وشرحه لابن حجر ، الى قراءة فتح البارى بأجزائه الثلاثة عشر عدة مرات لأجمع الفروع المتناثرة للتطبيق عليها واكتسبت من ذلك فوائد كثيرة لاحتوائه علوما جمة ومتنوعة فهو يعتبر موسوعة في الشريعة الاسلامية لهذه الأسباب مجتمعة أردت أن يكون موضوع رسالتى في استخراج القواعد المتعلقة بالنسخ والتطبيق عليها في فتح البارى .

(١) انظر : أبو اسحاق الشاطبي ، ابراهيم بن موسى اللخمي الغرناطى المالكي (ت ٧٩٠هـ) ، الموافقات في أصول الشريعة ، ٤ ج ، ع.ط بدون ، (بيروت ، دار الفكر ، تاريخ الطبع بدون) ، ج ١ ، ص ٤٢ .



(١١)

٢٢٧٠

(٣) خطة البحث :

وقد اقتضى البحث - بعد طول نظر - أن أرسم خطته اجمالاً في مقدمة وتمهيد وعشرة فصول .

المقدمة : وتشتمل على ما يأتي :

(١) أهمية البحث .

(٢) الأسباب الدافعة للبحث .

(٣) خطة البحث .

(٤) منهج البحث .

التمهيد ويشتمل دراسة موجزة عن حياقي الامام البخاري والامام

الحافظ ابن حجر .

الفصل الأول : تعريف النسخ . ويشتمل على ستة مباحث :

المبحث الأول : تعريف النسخ لغة .

المبحث الثاني : تعريف النسخ اصطلاحاً .

المبحث الثالث : مجيء النسخ بمعنى رفع الحكم .

المبحث الرابع : مجيء النسخ بمعنى بيان انتهاء الحكم .

المبحث الخامس : النسخ يطلق بمعنى التخصيص والتطبيق عليه .

المبحث السادس : الحكم المزيل للبراءة الأصلية لا يسمى نسخاً .

الفصل الثاني : جواز النسخ ووقوعه . ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أدلة القائلين بجواز النسخ ووقوعه ومناقشتها .

المبحث الثاني : أدلة الفرق المنكرين لجواز النسخ ووقوعه ومناقشتها .

المبحث الثالث : التطبيقات على وقوع النسخ .

الفصل الثالث : شروط النسخ . ويشتمل على ستة مباحث :

المبحث الأول : شروط النسخ عند الأصوليين .

المبحث الثاني : الناسخ والمنسوخ لا بد أن يتواردا على محل واحد

والتطبيق عليه .

المبحث الثالث : لا يصار الى النسخ الا اذا علم التاريخ وتعذر الجمع والتطبيق عليه .

المبحث الرابع : أن لا يكون في العقائد والفضائل والتطبيق عليه .

المبحث الخامس : أن لا يكون في الأخبار .

المبحث السادس : أن لا يكون محتملا .

الفصل الرابع : النسخ قبل التمكن من الفعل . ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : اثبات قاعدة النسخ قبل التمكن من الفعل .

المبحث الثاني : التطبيقات على القاعدة .

الفصل الخامس : النسخ بلبدل أو ببدل أثقل منه . ويشتمل على

مبحثين :

المبحث الأول : النسخ بلا بدل .

المبحث الثاني : النسخ ببدل أثقل .

الفصل السادس : النسخ بين مصادر الشريعة . ويشتمل على ستة

مباحث :

المبحث الأول : نسخ الكتاب بالكتاب والأمثلة على ذلك .

المبحث الثاني : نسخ الكتاب بالسنة المتواترة والتطبيقات عليه .

المبحث الثالث : نسخ السنة بالقرآن والتطبيقات عليه .

المبحث الرابع : نسخ السنة بالسنة والتطبيقات عليه .

المبحث الخامس : نسخ القرآن والسنة المتواترة بأخبار الآحاد والتطبيق

عليه .

المبحث السادس : نسخ القول بالفعل والتطبيق عليه .

الفصل السابع : أنواع النسخ في القرآن . ويشتمل على تمهيد وثلاثة

مباحث :

المبحث الأول : نسخ الحكم والتلاوة معا والأمثلة عليه .

المبحث الثاني : نسخ الحكم مع بقاء التلاوة والأمثلة عليه .

المبحث الثالث : نسخ التلاوة مع بقاء الحكم والتطبيق عليه .

الفصل الثامن : الاجماع لا ينسخ ولا ينسخ به . ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الاجماع لا ينسخ .

المبحث الثانى : الاجماع لا ينسخ به غيره .

المبحث الثالث : التطبيق على القاعدة.

الفصل التاسع : الزيادة على النص هل هى نسخ أو لا؟ والتطبيقات

عليها . ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : تقرير قاعدة الزيادة على النص هل هى نسخ أو لا؟

المبحث الثانى : التطبيقات على القاعدة .

الفصل العاشر : طرق معرفة الناسخ والمنسوخ والتطبيق عليها .

ويشتمل على تمهيد وأربعة مباحث :

المبحث الأول : الطرق المتفق عليها فى معرفة الناسخ والمنسوخ .

المبحث الثانى : الطرق المختلف فيها فى معرفة الناسخ والمنسوخ .

المبحث الثالث : التطبيقات على طرق معرفة الناسخ والمنسوخ .

المبحث الرابع : عمل الصحابى بخلاف ما رواه هل يكون كافيا فى

الحكم بنسخ مرويه؟ والتطبيقات عليه .

الخاتمة .

الفهارس : وتشتمل على :

(١) فهرس الآيات القرآنية

(٢) فهرس الأحاديث والآثار

(٣) فهرس الفرق المترجم لهم

(٤) فهرس الأعلام المترجم لهم

(٥) فهرس المصادر والمراجع

(٦) فهرس الموضوعات

(٤) منهجى فى البحث :

بعد أن تمت الموافقة على الكتابة فى الموضوع من قبل المجالس العلمية بدأت أجمع المادة العلمية من كتب أصول الفقه وكتاب فتح البارى ، فحصرت المسائل المتعلقة بالنسخ وما يتفرع عنها من فروع ثم وضعت عناوين للمسائل الأصولية مرتبة حسب الترتيب الموضوعى المعتاد فى كتب الأصول مبتدئاً فى كل مسألة بذكر آراء الأصوليين المعتمدين وعزو كل رأى الى قائله فى مظانه ، وأثنى برأى الحافظ وتطبيقاته ان وجدت كلاماً للمسألة الأصولية من خلال شرحه للحديث ، فالأمر الذى جعلتها كالشرط مثلاً أو أدرجتها فى دلائل الحجية ليس بضرورى أن يكون الحافظ قد نص على شرطيتها أو حجيتها ، بل أدرجت بعضها تحت هذه العناوين اعتماداً على كونها معروفة فى الأصول .

والتزم فى التطبيق : بذكر الكتاب والباب والحديث الذى فيه موقع الشاهد ، وأحيانا زدت بعض الروايات المتعلقة بالموضوع من خارج صحيح البخارى اذا كانت ألفاظها أوضح ، وأذكر رقم الصفحة والجزء من الكتاب بعد ذكر موضع الشاهد فى الهامش ، وليس بضرورى فى ذلك أن تكون العبارة المحولة الى موضعها بنفس الألفاظ فى جميع المواضع بل أحيانا غيرت الألفاظ لتزيد وضوحاً .

وأذكر أحيانا معانى ألفاظ الحديث وما يستنبط من ذلك الحديث من الأحكام الفقهية والمواعظ والخلافات المذهبية وما استفاد منه اذا دعت الحاجة الى ذلك .

وأعلق على بعض المسائل التى دعت الحاجة الى التعليق عليها .
وقد زدت بعض التطبيقات على القاعدة من خارج كتاب الفتح توضيحاً للقاعدة لأن الهدف هو تطبيق الفروع الفقهية على القواعد الأصولية .

والتزمت أن لا أنسب لمذهب قولاً الا من خلال كتبه المعتمدة فقط ، لأنها الأثبت فى نقل الأقوال وبيان المعتمد منها الا ماندر .

رقمت الآيات القرآنية وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية ويتكرر ذلك عند تكرار الآية في أكثر من موضع .

خرجت الأحاديث والآثار من كتب السنن وقد كان منهجى في ذلك ان الحديث اذا كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بعزوه الى أحدهما ، وكانت طرق العزو هى ذكر الكتاب والباب ثم رقم الحديث أحيانا . وهذه الطريقة أيسر في معرفة موطن الحديث وان اختلفت الطبقات ، من ذكر الجزء والصفحة .

ترجمت للأعلام الذين وردت أسماؤهم في صلب البحث عند أول موضع يرد فيه ذكر العلم الا ماندر - الا أنى تركت ترجمة الأعلام الواردة في التمهيد - وسيلاحظ القارئ اختلافًا في حجم هذه التعليقات وذلك حسب نطاق شهرة العلم المترجم له ، فان كانت الشهرة كافية بحيث تغنى عن التعريف ، اقتصر على التقليل من المعلومات التى لابد منها كتدقيق تاريخ الوفاة . الا أننى توقفت عند بعض الأعلام - وهى قليلة - وذلك اما لأن المراجع التى رجعت اليها فى نقل معلوماتى اقتصر على اسم العلم أو كنيته ولم أستطع معرفة من يعنيه لكثرة من سمي بهذا الاسم فى نفس الفن أو كان بنفس الكنية فى نفس الفن ، واما لأن كتب التراجم التى اعتمدت عليها لم تخصها بشيء أو لم تتعرض لها مطلقا .

وبعد ترجمة العلم أشير الى مصدرين أو أكثر من مصادر ترجمته بذكر اسم المصدر ورقم الجزء والصفحة .

وضعت للرسالة الفهارس الفنية التى تخدمها وتسهل الوصول الى معلوماتها وهى مايتأتى :

- (١) فهرس الآيات القرآنية
- (٢) فهرس الأحاديث والآثار
- (٣) فهرس الأعلام المترجم لهم
- (٤) فهرس المراجع والمصادر
- (٥) فهرس الموضوعات

النسخة التي اعتمدت عليها في الاحالات هي النسخة التي أشرف على تحقيقها فضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله ، ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها واستقصى أطرافها ونبه على أرقامها في كل حديث محمد فؤاد عبد الباقي وراجعها : قصي محب الدين الخطيب ، طبعة دار الريان للتراث .

هذا وقد بذلت بتوفيق من الله مااستطعت من جهد وتعب فهو جهد المقل ، لكنه يطمع في فضل الله الواسع ، فان كنت قد وفقت فذلك غايتي ولله الحمد والفضل ، وان كنت قد أخفقت فلا أدعى الكمال فان النقص من لوازم البشر وأرجو الله أن يهديني الى الصواب ، كما أرجو أن يكون البحث لبنة مباركة في صرح الأبحاث النافعة .

وفي الختام : أسأل الله القدير العزيز أن يتقبل عملي هذا ويجعله خالصا لوجهه الكريم ، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم الدين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

الصفحة

.....	ملخص الرسالة
٣ شكر وتقدير
٤ المقدمة
٦ (أ) أهمية البحث
٧ (ب) الأسباب الدافعة للبحث
١١ (ج) خطة البحث
١٤ (د) منهج البحث
١٧ التمهيد
١٨ (أ) ترجمة الامام البخارى
١٩ ١ - اسمه ونسبه
٢٠ ٢ - مولده
٢٠ ٣ - نشأته
٢٢ ٤ - صفاته الخلقية والخلقية
٢٥ ٥ - رحلاته فى طلب العلم
٢٥ ٦ - نبوغه وذكاءه وسعة اطلاعه
٢٩ ٧ - شيوخه
٣١ ٨ - تلامذته
٣٢ ٩ - ثناء الناس عليه وتعظيمهم له
٣٤ ١٠ - مؤلفاته
٣٥ ١١ - وفاته
٣٧ (ب) ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلانى
٣٨ ١ - نسبه
٣٨ ٢ - مولده
٣٩ ٣ - أسرته
٤٠ ٤ - صفاته الخلقية والخلقية

الصفحة

٤١	٥ - نشأته
٤٣	٦ - اشتغاله بطلب العلم
٤٦	٧ - رحلاته في طلب العلم
٥١	٨ - شيوخه
٥٣	٩ - تلاميذه
٥٥	١٠ - الوظائف والأعمال التي شغلها
٥٨	١١ - مؤلفاته
٦٠	١٢ - مكانته العلمية وثناء الناس عليه
٦٢	١٣ - وفاته
٦٤	الفصل الأول : تعريف النسخ
٦٥	تمهيد
٦٥	المبحث الأول : تعريف النسخ لغة
٦٥	معنى النسخ لغة
٧١	تعقيب
٧٢	المبحث الثاني : تعريف النسخ اصطلاحاً
٧٢	شرح التعريف
٧٣	محتزاته
٧٥	تعقيب
٧٦	المبحث الثالث : مجيء النسخ بمعنى رفع الحكم
٨٢	المبحث الرابع : مجيء النسخ بمعنى بيان انتهاء الحكم
٨٤	المبحث الخامس : النسخ يطلق بمعنى التخصيص والتطبيق عليه
٨٧	المبحث السادس : الحكم المزيل للبراءة الأصلية لا يسمى نسخاً
٩٥	الفصل الثاني : جواز النسخ ووقوعه
٩٥	المبحث الأول : أدلة القائلين بجواز النسخ ووقوعه ومناقشتها .

الصفحة

٩٣	تمهيد : ذكر آراء القائلين بالنسخ ومخالفهم
٩٤	المطلب الأول : أدلة الجمهور القائلين بجواز النسخ عقلا
	المطلب الثاني : أدلة الجمهور على وقوع النسخ بين الشرائع
٩٦	السابقة
٩٧	مناقشة أدلة الجمهور
٩٩	المطلب الثالث : الأدلة على وقوع النسخ في شريعة واحدة
١٠٢	المطلب الرابع : الأدلة على وقوع النسخ في القرآن
	المبحث الثاني : أدلة الفرق المنكرين لجواز النسخ ووقوعه
١٠٥	ومناقشتها
١٠٥	المطلب الأول : أدلة المنكرين عقلا ومناقشتها
١١١	المطلب الثاني : أدلة المانعين سمعا من اليهود ومناقشتها
١١٣	المطلب الثالث : دليل العيسوية والرد عليه
١١٤	المبحث الثالث : التطبيقات على وقوع النسخ
١١٤	التطبيق الأول : باب ولكم نصف ماترك أزواجكم
	التطبيق الثاني : باب ماجاء في قوله عز وجل {وكلم الله موسى
١١٥	تكليما}
١١٦	التطبيق الثالث : باب قوله عز وجل {مانسخ من آية أو ننسها}
١١٨	الفصل الثالث : شروط النسخ
١٢٨	المبحث الأول : شروط النسخ عند الأصوليين
١١٩	تمهيد : تعريف الشرط
١٢٩	الشروط
	المبحث الثاني : الناسخ والمنسوخ لابد أن يتواردا على محل
١٢٣	واحد والتطبيق عليه
	المبحث الثالث : لا يصار الى النسخ الا اذا علم التاريخ وتعذر
١٢٩	الجمع والتطبيقات عليه

الصفحة

١٣٩	التطبيق الأول : باب من قال : لا يقطع الصلاة شيء
١٣٤	التطبيق الثانى : باب من قام لجنازة يهودى
١٣٨	التطبيق الثالث : باب الشرب قائماً
١٤١	التطبيق الرابع : باب لا تحلفوا بآبائكم
١٤٧	المبحث الرابع : أن يكون فى العقائد والفضائل والتطبيقات عليه
	التطبيق الأول : باب قول النبى صلى الله عليه وسلم : (بنى
١٤٨	الاسلام على خمس)
١٥١	التطبيق الثانى : باب فضل صلاة الجماعة
١٥٣	المبحث الخامس : أن لا يكون فى الأخبار والتطبيقات عليه
١٥٣	المطلب الأول : القسم الأول : نسخ لفظ الخبر وهو ثلاثة أنواع
١٥٣	النوع الأول : نسخ تلاوة الأخبار من القرآن
	النوع الثانى : نسخ ايقاع الخبر بأن يكلف الشارع باخبار عن
١٥٧	شيء
١٥٧	النوع الثالث : نسخ ايقاع الخبر بالتكليف بالاخبار بنقيضه
١٥٦	المطلب الثانى : القسم الثانى : نسخ مدلول الخبر وهو نوعان ..
١٥٦	النوع الأول : نسخ مدلول الخبر الذى لا يتغير كوجود الله ...
١٦٠	النوع الثانى : نسخ مدلول الخبر الذى يتغير
١٦٣	المطلب الثالث : التطبيقات على الشرط
١٦٣	التطبيق الأول : باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله
	التطبيق الثانى : باب تحريض النبى صلى الله عليه وسلم على قيام
١٦٧	الليل والنوافل من غير ايجاب
١٧٤	التطبيق الثالث : باب (آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه) ...
١٧٥	المبحث السادس : النسخ لا يثبت بالاحتمال
١٧٨	الفصل الرابع : النسخ قبل التمكن من الفعل
١٧٩	المبحث الأول : اثبات قاعدة النسخ قبل التمكن من الفعل ...

الصفحة

١٧٩	تمهيد
١٨١	المطلب الأول : أدلة الجمهور القائلين بالجواز ومناقشتها
١٨٧	المطلب الثاني : أدلة المانعين ومناقشتها
١٨٩	المبحث الثاني : التطبيقات على القاعدة
١٨٩	التطبيق الأول : باب كيف فرضت الصلوات في الاسراء
١٩٢	التطبيق الثاني : باب لا يعذب بعذاب الله
١٩٦	الفصل الخامس : النسخ بلا بدل أو ببدل أثقل منه
١٩٧	المبحث الأول : النسخ بلا بدل
١٩٨	المطلب الأول : أدلة الجمهور ومناقشتها
٢٠٥	المطلب الثاني : أدلة المانعين ومناقشتها
٢٠٧	الفصل السادس : النسخ بين مصادر الشريعة
٢٠٨	المبحث الأول : نسخ الكتاب بالكتاب والأمثلة على ذلك
٢١١	المبحث الثاني : نسخ الكتاب بالسنة المتواترة والتطبيقات عليه ٢١١
٢١١	المطلب الأول : تقرير القاعدة
٢١٨	المطلب الثاني : التطبيقات على القاعدة
٢١٨	التطبيق الأول : باب لا وصية لوارث
٢٢٤	التطبيق الثاني : باب {فمن تمتع بالعمرة الى الحج}
٢٢٦	التطبيق الثالث : باب رجم المحصن
٢٣٣	المبحث الثالث : نسخ السنة بالقرآن والتطبيقات عليه
٢٣٢	المطلب الأول : تقرير القاعدة
٢٣٦	المطلب الثاني : التطبيقات على القاعدة
٢٣٦	التطبيق الأول : باب التوجه نحو القبلة حيث كان
٢٤١	التطبيق الثاني : باب صيام يوم عاشوراء
٢٤٦	التطبيق الثالث : باب قول الله عز وجل {أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ...} الآية

الصفحة

٢٤٩	التطبيق الرابع : باب ماينهى من الكلام فى الصلاة
٢٥٢	المبحث الرابع : نسخ السنة بالسنة والتطبيقات عليه
٢٥٢	المطلب الأول : تقرير القاعدة
٢٥٥	المطلب الثانى : التطبيقات على القاعدة
٢٥٥	التطبيق الأول : باب غسل مايصيب من فرج المرأة
٢٦٠	التطبيق الثانى : النهى عن زيارة القبور ثم الرخصة فيها
	المبحث الخامس : نسخ القرآن والسنة المتواترة بأخبار الآحاد
٢٦١	والتطبيق عليه
٢٦١	المطلب الأول : تقرير القاعدة
٢٦٩	المطلب الثانى : التطبيق على القاعدة ، باب الرجم
٢٧٠	المبحث السادس : نسخ القول بالفعل والتطبيق عليه
٢٧٠	المطلب الأول : تقرير القاعدة
	المطلب الثانى : التطبيق على القاعدة : باب انما جعل الامام
٢٧٣	ليؤتم به
٢٧٧	الفصل السابع : أنواع النسخ فى القرآن
٢٧٨	تمهيد
٢٧٨	المبحث الأول : نسخ الحكم والتلاوة معا والأمثلة عليه
٢٧٨	المطلب الأول : تقرير القاعدة
٢٨١	المطلب الثانى : الأمثلة على وقوع نسخ الحكم والتلاوة معا
٢٨٤	المبحث الثانى : نسخ الحكم مع بقاء التلاوة والأمثلة عليه
٢٩٢	المبحث الثالث : نسخ التلاوة مع بقاء الحكم والتطبيق عليه ...
٢٩٢	المطلب الأول : تقرير القاعدة
	المطلب الثانى : التطبيق على القاعدة: باب رجم الحبلى من الزنا
٣٠٠	إذا أحصنت
٣٠٢	الفصل الثامن : الاجماع لاينسخ ولاينسخ به والتطبيق عليه

الصفحة

٣٠٣ المبحث الأول : الاجماع لا ينسخ
٣٠٧ المبحث الثانى : الاجماع لا ينسخ به غيره
٣١٥ المبحث الثالث : التطبيق على القاعدة ، باب التمتع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
٣١٦ الفصل التاسع : الزيادة على النص هل هى نسخ أو لا والتطبيقات عليها
٣١٧ المبحث الأول : تقرير قاعدة الزيادة على النص هل هى نسخ أو لا
٣١٧ المطلب الأول : أنواع الزيادة على النص
٣١٧ الزيادة المستقلة عن النص المزيد عليه وهى نوعان
٣١٩ الزيادة الغير المستقلة وهى أربعة أنواع
٣٢٥ المطلب الثانى : الأدلة على المختلف فيها
٣٢٥ أدلة الجمهور النافين لكون الزيادة نسخا مطلقا ومناقشتها
٣٢٦ المطلب الثالث : أدلة الحنفية القائلين بأن الزيادة على النص نسخ
٣٣٠ تحرير محل النزاع
٣٣٠ ثمرة الخلاف
٣٣٢ المبحث الثانى : التطبيقات على القاعدة
٣٣٢ التطبيق الأول : القضاء بشاهد ويمين
٣٣٥ التطبيق الثانى : النية فى الوضوء والغسل
٣٤٤ التطبيق الثالث : باب وجوب القراءة للامام والمأموم فى الصلوات كلها فى الحضر والسفر
٣٤٩ التطبيق الرابع : تغريب الزانى البكر
٣٥٦ الفصل العاشر : طرق معرفة الناسخ والمنسوخ والتطبيقات عليها
٣٥٧ تمهيد
٣٥٨ المبحث الأول : الطرق المتفق عليها فى معرفة الناسخ والمنسوخ



٤٧٠

(٤٦٨)

الصفحة

٣٦٣	المبحث الثاني : الطرق المختلف فيها في معرفة الناسخ والمنسوخ
٣٦٧	المبحث الثالث : التطبيقات على قاعدة الطرق المختلف فيها
	التطبيق الأول : كون أحد النصين مثبتا في المصحف قبل الآخر
٣٦٧	لايعنى تقدمه في النزول
	التطبيق الثاني : مجرد تركه صلى الله عليه وسلم فعلا كان يفعله
٣٦٩	لايدل على نسخ الجواز
	المبحث الرابع : عمل الصحابي بخلاف ما رواه هل يكون كافيا في
٣٧١	الحكم بنسخ مرويه ؟ والتطبيقات عليه
٣٧١	المطلب الأول : تقرير القاعدة
٣٧٥	المطلب الثاني : التطبيقات على القاعدة
٣٧٥	التطبيق الأول : الغسلات الواجبة من ولوغ الكلب
٣٧٩	التطبيق الثاني : رفع اليدين عند الركوع والرفع منه
٣٨٧	الخاتمة
	الفهارس :
٣٩٣	(١) فهرس الآيات القرآنية
٤٠٠	(٢) فهرس الأحاديث والآثار
٤١٢	(٣) فهرس الفرق المترجم لهم
٤١٤	(٤) فهرس الأعلام المترجم لهم
٤٢٦	(٥) فهرس المصادر والمراجع
٤٦٠	(٦) فهرس الموضوعات